

عنوان الورقة :

بعض الآثار الاقتصادية
للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها

مقدمها :

الدكتور /مسفر بن عتيق الدوسري

ملخص الورقة :

هذه الورقة تبدأ بتعريف البطالة وأنواعها والإشارة إلى حجمها ، ثم تعرج بعد ذلك على بعض الأسباب المؤدية إلى البطالة وتلك التي تعمل على استمرارها عندا تحدث. ثم تعطي موجزاً عن بعض الآثار الاقتصادية على كل من الفرد والمجتمع والنتيجة عن عدم عمل القادرين أو عن الإعانات المالية للقادرين على العمل. وتختتم الورقة بالتطرق إلى مكافحة البطالة وذكر أمثلة على برامج بعض الدول للتعامل معها .

المفردات:

- (١) تعريف البطالة.
- (٢) أنواع البطالة.
- (٣) حجم البطالة .
- (٤) أسباب البطالة.
- (٥) ما يؤدي إلى استمرارها .
- (٦) الآثار الاقتصادية للبطالة على الفرد والمجتمع .
- (٧) إعانات البطالة.
- (٨) مكافحة البطالة.
- (٩) أمثلة على برامج بعض الدول للتعامل مع البطالة

تعريف البطالة:

عند كل مجتمع ما يسمى بالقوى العاملة وهم عادة الأشخاص القادرين على العمل ما بين سن الخامسة عشرة والخامسة والستين من العمر. فإذا وجد من بين هؤلاء من لا يعمل اعتبر ذلك نوعاً من البطالة.

أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة من البطالة يمكن أن نذكر منها:

(١) البطالة الاختلالية:

وتحدث عندنا لا يجد العمال ما يناسبهم من أعمال سواء بسبب نوع حرفتهم فلا بد لهم من الانتقال إلى حرفة أخرى، وهذا يحتاج إلى إعادة التدريب. وقد يؤدي هذا النوع من البطالة إلى الحاجة إلى الانتقال الجغرافي من أجل الحفاظ على الحرفة أو المهنة .

(٢) البطالة الهيكلية:

وتحدث مثلاً عند تدهور مهنة ما فلا يبقى عليها طلب ولا على ما تنتجه.

(٣) البطالة الإقليمية:

وهي نتيجة لفقد مقومات الإنتاج في ذلك الإقليم أو لتراحم العمالة فيه ونحو ذلك .

(٤) البطالة الدورية:

وتحدث بسبب حدوث ما يسمى بالدورات الاقتصادية أو التجارية وهي فترات ازدهار يعقبها فترات ركود وكساد وتظهر بوضوح في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي لأن في صلب ذلك النظام ما يقود إلى هذه التقلبات بشكل دائم.

(٥) البطالة المتبقية:

وتحدث عند عدم التوظيف للعمال بشكل دائم أو ثابت أو عند عدم القدرة على التلاؤم مع التقنية المستخدمة

(٦) البطالة الموسمية:

وترتبط بمواسم انتهاء الزراعة أو الدراسة ونحو ذلك.

(٧) البطالة الطبيعية:

وذلك يحدث من قبل من يصنف ضمن القوى العاملة لكن من الطبيعي أن لا يقدم أعمالاً تدخل السوق مثل عمل المرأة كربة بيت وهذا لا علاقة له بأهمية ما تقدمه المرأة من أعمال وإنما لعدم وجود قيمة سوقية له وإن كان في غاية الأهمية عندما تنفرغ لإنتاج الأولاد الصالحين .

(٨) البطالة الاختيارية:

حيث تختار بعض القوى العاملة أن تبقى بدون أعمال. وقد تحدث نتيجة لارتفاع إعانات البطالة من مستوى الأجور الحقيقية في المجتمع . وهذه خطرة وقد عالجها الإسلام بالتحذير والتخويف من سؤال الناس من قادر على التكسب وما إلى ذلك.

(٩) البطالة المقنعة:

وتكون على شكل انخفاض كبير في الإنتاجية عن ما هو متوقع من العامل مقارنة بمثله .

(١٠) بطالة الفقر:

وتحدث عند نقص رأس المال اللازم للإنتاج أو الأدوات أو كنتيجة لسوء إدارة الموارد والعمال. وهذا النوع من البطالة عادة يصيب أقوام لم يسبق لهم العمل من قبل بل منذ أن انضموا إلى القوى العاملة من بعد تدريب أو تعليم أو منذ أن ابتدءوا البحث عن العمل وهم لم يجدوا أية عمل على الإطلاق .

حجم البطالة :

- (١) يقدر حجم القوى العاملة العربية بحوالي 90 مليون عامل ويتوقع أن يصلوا في حدود عام 2010 إلى حوالي 125 مليون عامل بزيادة سنوية في حدود مليونين ونصف من العال ومن بين هؤلاء حوالي %52 دون العشرين .
- (٢) ومن القوى العاملة العربية هناك حوالي 12.5 مليون عاطل عن العمل أي ما يقارب %14 بطالة ، حسب إحصائيات منظمة العمل العربية.
- (٣) ولأن الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان العرب حسب التركيبة السكانية فإن بطالتهم أكبر من معدل البطالة العام ، حيث يمثل الشباب دون الحادية

والعشرين من العمر حوالي 40% من العرب ثم إنهم أول من يسرح من الأعمال لانخفاض تكاليف تسريحهم ، وهم آخر من يوظف لقلّة خبرتهم .

لهذا نجد النسب التالية لبطالة الشباب العرب :

60% في مصر والأردن وسوريا وفلسطين

40% في تونس والمغرب والجزائر

85% من الداخلين الجدد للسوق في البحرين.

75% من الداخلين الجدد للسوق في الكويت

67% من الداخلين الجدد للسوق في مصر والجزائر

كما أن معدل البطالة العام الرسمي في الأردن يبلغ *10) 12%

أما قدرة حكومات دول الخليج ومن ضمنها المملكة الاستيعابية لتوظيف القوى العاملة الجديدة في حدود 5% وذلك نتيجة تشبع الوظائف الحكومية. والباقي الذي هو 95% يفترض أن يجد لهم القطاع الخاص وظائف. والقطاع الخاص لا يوجد لهم وظائف لانخفاض أجور الأجانب مقارنة بهم ولانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام وتبدأ المتاهة. (11)

وقد تقد إلى مكاتب العمل السعودية في سنة واحدة حوالي 26000 طالب عمل وقد وظفت من بينهم حوالي 15000 ألفاً فقط. والبيانات شحيحة في هذا المجال لكن يمكن أن تسلط هذه المعلومة الصغيرة بعض الضوء حول الموضوع (11) وأيضاً بعض المعلومات عن القوى العاملة في السعودية (12) قد تلقى المزيد من الضوء مثلاً:-

- عام 1420هـ من تزيد أعمارهم عن 15 سنة (نصف السكان (نسبة القوى العاملة منهم حوالي (49.13) % 50 %
- الذكور من القوى العاملة في السعودية .85.25 %
- السعوديون 34.81 % من القوى العاملة في السعودية ؟
- النسبة العظمى من القوى العاملة 97.41 % هم ما بين 20-39 عاماً من العمر
- نسبة تعليم الذكور % 90 والإناث .94 %
- نسبة التعليم في القوى العاملة 89,76 %

والإعانات المالية المتعلقة بها

- نسبة التعليم في القوى العاملة الذكور 89,20 %
- نسبة التعليم في القوى العاملة الإناث 93,21 %
- 23, 50 % من القوى العاملة من الذكور تحمل الابتدائية 89% , 42 من القوى العاملة من الإناث (أعلى النسب للشهادات في القوى العاملة حسب الجنس).

- واجد القوى العاملة:

26 ، 37% في الرياض و25 ، 84% في مكة و0 ، 86% في الحدود الشمالية.

- أسباب البطالة في دول الخليج يقال أن من أسبابها :

- ١- العمالة الوافدة الكبيرة بأجورها المتدنية وإنتاجيتها المرتفعة نسبياً وسهولة استقدامها بسبب انخفاض مستوى المعيشة العالمي وانتشار الفقر في كثير من دول العالم. لإلقاء الضوء في على حجم العمالة الوافدة في الخليج دعونا نرى نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي القوى العاملة وهي كما يلي :
 - قطر 90%
 - الإمارات 87%
 - الكويت 77%
 - البحرين 60%
 - السعودية 60%
 - عمان 46%
- ٢- الإحجام عن العمل المهني والعمل لدى القطاع الخاص مقارنة بالعمل الحكومي الأكثر أماناً والأقل دواماً وجهداً وإن كان هذا يحتاج على دراسات تؤكد حجمه ومدى تناقص معدلاته أو ثباتها خاصة مع تحول الأوضاع الاقتصادية والانخفاض النسبي في مستوى رفاهية الشباب.
- ٣- هناك بعض المفاهيم الراسخة تؤثر وتسبب تفاقم مشكلة البطالة مثل معاملة التعليم الجامعي وكأن فقدته يؤدي إلى الهلاك حتى للبنات دون نقاش لنتأجه على

الفرد والمجتمع من التعليم طويل الأمد مقارنة بالاقتصار على تعلم أساسيات العلوم ثم الانطلاق نحو التدريب والعمل. بل صار هناك هروب من البطالة إلى التعليم ومتى مارسخت البطالة فإن التعليم يقوم فقط بتأجيل ولا يؤدي إلى حل لها .
ثم إن التعليم قد يعوق الشخص عن القبول بأي عمل ولو بشكل مؤقت بحجة أنه أصبح يحمل درجة علمية ومثل هذه الأعمال لا تناسبه فيبقى عاطلاً وعالة. هذا إذا لم يكن انخفاض مستوى التعليم أحد أسباب البطالة.

هناك أسباب أخرى للبطالة وليست بالضرورة تنطبق على دول الخليج مثل:

٤- برامج خفض الإنفاق العام والإنفاق الحكومي مهما كان سببها تزيد من البطالة لأنها تتضمن خفضاً للاستثمار والاستهلاك.

٥- الخصخصة وبيع مرافق القطاع العام لأنها تسرح عمال القطاع العام وتقلص الطاعة الاستيعابية للقطاع العام وقدرته على التوظيف. وكذلك التأمين لأثره السلبي على الاستثمار بسبب رفع تكاليف الإنتاج ورفع أسعار المنتجات بشكل عام .

٦- العولمة وتحرير الأسواق لأنها تتضمن إحلال العمالة الأرخص بدلاً من الأعلى أجراً أي إحلال الأجانب مما يعني عدم توظيف المواطنين. كما أن العولمة تخفض قدرة الدول والحكومات على التأثير على اقتصادياتها المحلية وتعمل على تخفيض وظائفها وإعاناتها وما إلى ذلك ، مما يؤدي إلى أن يصاحب العولمة تسرح العمال بشكل كبير (II) ويجعل علاج ذلك يتعقد مع الزمن ، وللشخص أن يتخيل الوضع عند دخول الملايين من عمال الصين والهند وغيرهم إلى السوق العالمي.

ومن نتائج ذلك الأولية ما نرى من أنه لم يعد يوجد جنسية محددة لبعض السلع الرئيسية كالسيارات أو الحواسيب فأصبح كل جزء يصنع في البلد الأرخص عمالة متخصصة في ذلك الجزء ..ومن ذلك ما حدث بين الجمهوريات السوفيتية السابقة من بطالة كبيرة حدثت بسبب تحولها إلى نظام السوق والذي هو جزء من النظام الرأسمالي الذي يمثل العقيدة الاقتصادية للعولمة والتي يراد نشرها في العالم .

٧- دعونا نتأمل أسباب البطالة الحادة في أسبانيا أو بلاد الأندلس سابقاً والتي منها:

- التغير الهيكلي في الاقتصاد وذلك بالبعد عن الزراعة والمهن الحرفية والتقليدية في السنوات الأخيرة مما جعل الكثير من المشتغلين والمرتبطين بها بدون أعمال.
- الاقتصاد السري الكبير ، حيث الكثيرون بالحفاء ويعدون عاطلين من أجل الحصول على إعانة البطالة.
- ارتفاع إعانات البطالة بشكل كبير فقد تصل إلى 80% من الأجر المفقود بسبب البطالة ، ما يشجع على الاستمرار في البطالة ورفض العمل.
- جمود في إعداد الوظائف الجديدة مع جمود في سياسات التسريح من العمل مما يجعل التسريح مكلفاً وكذلك الجمود في الأجور وعقود العمل وغيرها مما حول رجال الأعمال على تبني الوظائف المؤقتة بدل الدائمة هروباً من هذه المشكلات.
- ازدياد دخول المرأة إلى سوق العمل ، وبمناسبة الحديث عن عمل المرأة كونه سبباً للبطالة في أسبانيا وغيرها يمكن أن يقال ببساطة وبعيداً عن التعقيدات والنظريات أو كان عندك وظيفة واحدة في أحد مجتمعاتنا يتنافس عليها رجل وابنة عمه فإن أعطيت الوظيفة لابنة العم فلربما جاع الرجل بسبب البطالة وربما سرق عند انخفاض الوازع الديني ، وربما تعرضا كلاهما والمجتمع ككل إلى مشكلات اجتماعية وأخلاقية أخرى ، لكن إذا أعطيت الوظيفة للرجل فسيصير لديه دخل يفتح به بيت ويكون أسرة وينفق منه على ابنة عمه تلك وربما على ابنة الجيران أيضاً ولحمينا المجتمع من مشكلات ضخمة .
- ولكي تتخيل حجم القضية فإن ثلث القوى العاملة الكويتية نساء و60% كليات التعليم التطبيقي الكويتي نساء (11) في حين أن 75% من الداخلين الجدد إلى سوق العمل في الكويت لا يجدون أعمالاً كما سبق وبيننا .
- ٨- وهناك أسباب تجعل البطالة عندما تحدث وترتفع معدلاتها تبقى مرتفعة ومنها :
- إن الناس يبحثون عن وظائف أفضلوهم على رأس أعمالهم ولا يتركونها إلا بعد تحقيق الحصول على الأفضل.
- أن أرباب الأعمال عندما يحتاجون إلى موظف لعمل جديد فإنهم كثيراً ما

- يفضلون نقل أحد موظفيهم القدماء من عمل إلى آخر أكثر من تجربة عامل عاطل مجهول التاريخ الوظيفي والأداء.
- اليأس من الحصول على عمل بعد البحث لفترة طويلة مما يجعل الشخص يتخلى عن البحث لينتهي بالاستمرار في البطالة.
 - ارتفاع إعانات البطالة في بعض البلدان مقارنة بالحد الأدنى للأجور مما يجعل العاطل يفضل الكسل مع الإعانة على عمل لا يزيد في دخله إلا مقداراً ضئيلاً لا يستحق العناء.
 - تفاوت توزيع الأعمال جغرافياً ربما لقرارات سابقة لم تكن موفقة في توزيع الموارد حسب الحاجة ونحوها.
- ولهذا ففي الأجل الطويل تصبح البطالة مثل المستنقع الكبير الراكد يدخله الكثير من التدفقات الجديدة ولا يخرج منه إلا أقل القليل.

- الآثار الاقتصادية للبطالة على كل من الفرد والمجتمع :

- إن هناك تكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية لمعدلات البطالة المرتفعة (6) لكننا سنركز بشكل أكبر على الجانب الاقتصادي ومن ذلك ما يلي :
- ١- إن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وعندما تتعطل هذه الوسيلة عن العمل فإن تحقق الغاية يتوقف كلياً أو جزئياً ، فمهما كانت مستويات التنمية مرتفعة يكون العاطلون عن العمل خارج نطاق التنمية لا يصلهم من خيراتها ومكاسبها ، وذلك لانغلاق القناة التي كان يمكن أن يصلوا بها إلى مستوى معيشة مقبول . فعلى سبيل المثال قرار الأمريكان تطبيق التأمين الصحي حرّموا به عشرات الملايين منهم من الاستفادة منه أي تقدم تقنى صحي مهما عظم أو عظمت منافعه وذلك لإغلاقهم بسبب هذه السياسة طرق استفادة فئات كبيرة إما بسبب فقرهم أو لأسباب أخرى ، والتنمية يفترض أن تمثل في زيادة قدرات الأفراد والمجتمعات وليس زيادة معدلات استهلاكهم ولا حتى زيادة دخلهم فقط حيث تتحقق التنمية الحقيقية عند زيادة قدرات أفراد المجتمع على أن يحيا نوعية الحياة التي يرونها وفق معتقداتهم حياة كريمة ولائقة كما أشار إلى ذلك

الكثيرون منهم " أمارتيا سين " الحائز على جائزة نوبل".

٢- النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يقاس بزيادة الدخل القومي عبر الزمن يعتمد على نوعية وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع والتي هي عبارة عن الموارد البشرية والموارد الطبيعية والأصول المنتجة من آلات وطرق ومباني وأجهزة... الخ. فإذا تعطل أهم هذه الموارد على الإطلاق وهو المورد البشري لأي سبب أو تعطل بعضه فإن المجتمع يخسر ما كان يمكن أن ينتجه ذلك المورد ويخسر ما سينفق على استهلاك ذلك المورد المعطل لأنه وإن توقف عن الإنتاج فلن يتوقف عن الاستهلاك مما يؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي وذلك مثل خسارتك لأرباح كان يمكن أن تحصل عليها لو شغلت أموالك بدلاً من تركها بدون تشغيل خاصة وإن الزكاة تأكلها بالتدريج .

٣- زيادة التسرب من الاقتصاد وذلك لزيادة الاستهلاك بسبب زيادة معونات البطالة والفقير والصدقات ونحو ذلك بدلاً من زيادة الإدخارات التي تتحول إلى استثمارات وتزيد من الدخل والرخاء الاقتصادي هذا من جهة ومن أخرى تزيد التسربات خارج الاقتصاد إذا كانت البطالة بسبب زيادة العمالة الأجنبية وذلك بسبب تحويلات الأجانب إلى بلدانهم فيخفض النمو الاقتصادي لانخفاض الناتج الوطني بقيمة التسرب مضروباً في قيمة المضاعف أي ينخفض الناتج الوطني بقيمة أكبر كثيراً من حجم التسربات نفسها . وبالتالي فكثيراً ما تكون التكلفة الاقتصادية للعمالة الوطنية أقل منها للعمالة الأجنبية خاصة عندما نضيف التكلفة الاقتصادية الناتجة عن التكاليف الاجتماعية لهذه العمالة أضف إلى ذلك ما يقال من أن نسبة الأداء تتناسب مع نسبة الولاء الوطنية وهي أيضاً ثابت وغير متذبذب فيؤدي إلى زيادة الإنتاج مقارنة بإنتاج العمالة الأجنبية كما وكيفا في الأجل الطويل.

وهو ما يمكن أن يخسره الاقتصاد المعتمد على الأجانب حيث تبلغ تحويلات الأجانب كنسبة من إجمالي الصادرات لبعض دول الخليج كما يلي :

21% من الصادرات العمانية.

25% من الصادرات البحرينية.

28% من الصادرات السعودية أي حوالي 20ملياراً هو ما يساوي حوالي 13% من إجمالي

الناتج القومي في عام 1994م. (9)

٤- والبطالة أيضاً تؤدي إلى الهجرة طلباً للوظائف سواء الهجرة الداخلية أو الخارجية أما الداخلية فقد تؤدي إلى ازدحام المدن وارتفاع تكاليف السكن وازدحام المرافق وما إلى ذلك من تلوث وغيره. والبطالة أيضاً قد تؤدي إلى خفض أجور من هم على رأس العمل لأن زيادة العرض من العمال يخفض الأجور بسهولة إيجاد البديل ولإضعاف قدرة العامل على المساومة ومن آثار البطالة الاقتصادية أيضاً ضياع تكاليف التعليم والتدريب لأنه بعد مدة من التوقف عن العمل لا بد في بعض الأحيان من إعادة التدريب القديم أو التدريب على مهنة مطلوبة جديدة كما يضاف إلى ذلك خسارة الإنسان لقدرة على تحقيق أ. والفقر من بين أهم آثار البطالة خاصة طويلة الأجل. والفقر ليس مجرد مسألة انخفاض أو انعدام للدخل بل إن الفقراء يصبحون بلا حول ولا قوة فيفقدون الحيلة والقدرة على التعبير أو الاختيار وتنخفض فرصهم في الحرية والحركة والتأثير حتى على ما يخصهم من شؤون الحياة لأن الفقر متعدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بل والبدنية فينتهي الشخص بعدم القدرة على تحسين وضعه بسبب اعتلال الصحة أو العزلة أو سوء التعليم أو نقص القدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع والفقر مع البطالة يجعلان البدن من جملة الخصوم بدلاً من كونه من أهم الأصول.

٥- والفقراء أقل الفئات قدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والكوارث لعدم قدرتهم على الادخار فيسهل مثلاً انسحاب أبنائهم من التعليم إن وجد وتسهل إصابتهم بالأمراض بسبب بيئتهم بل أنهم أيضاً أقل فئات المجتمع استفادة من النمو الاقتصادي لهذه الأسباب مجتمعة ولسهولة دخولهم في الحلقة المفرغة للفقر ولشدة معاناتهم من الفساد الإداري عندما يوجد ويتفاقم .

والفقير هو من يقل دخله عن 365 دولار أمريكياً سنوياً في أي مكان في العالم حسب تعريف البنك الدولي ونجد من بين سكان العالم حوالي النصف أي ما يقارب ثلاثة مليارات إنسان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، وحوالي النصف أي ما يقارب ثلاثة مليارات إنسان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، وحوالي خمس سكان العالم يعيشون على

أقل من دولار في اليوم وذلك رغم تحسن مستويات الدخل في العالم خلال القرن الميلادي المنصرم ولكن سوء التوزيع لهذه الدخل يزداد سوء فمثلاً يزيد متوسط دخل العشرين دولة الأكثر ثراء عن متوسط الدخل في الأكثر فقراً بمقدار 27 ضعفاً بل إن هناك من يرى أن النظام الرأسمالي يدفع تعويضات البطالة وغيرها مما يدفع للفقراء ليس بالضرورة عن قناعة وإنسانية بل هو لمكافحة ما يترتب على الفقراء من مشكلات اقتصادية تقض مضاجع الرأسماليين. حيث تشير دراسة للبنك الدولي علي مستوى العالم أجريت على عشرة آلاف مشروع خلال العامين 1999 و 2000 ميلادية أنه من أكثر العقبات خطورة على الأعمال التجارية والاستثمارية ما يلي: الفساد الإداري وجرائم الشارع والاضطرابات والسرقات ونحوها (2) .

وعليه يمكن القول أن تكلفة العامل الاقتصادية المتمثلة في الأجر الذي سيدفع له أصغر بكثير من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الخ المترتبة على تركه عاطلاً بدون عمل فصار من الرشد الاقتصادي السعي في توظيف الشباب بجدية.

إعانات البطالة:

لابد للمجتمع بمؤسساته العامة والخيرية أن يتكاتف لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة لجميع أفراد العاجزين عن توفيره لأنفسهم لأي سبب ومن ضمن ذلك تقديم إعانات البطالة لكن يجب أن تكون مبالغ هذه الإعانات مدروسة بعناية فإذا كانت مرتفعة إلى حد الاقتراب الكبير من مستوى الأجور في المجتمع فإنها قد تساعد على نشوء البطالة بل واستمرارها لمدد طويلة عندما تنشأ كما رأينا في حالة "أسبانيا . "

ولهذا فتعمد بعض الدول إلى جعل إعانة البطالة تتناقص مع مرور الزمن وذلك من أجل حفز العاطلين على الجدية في طلب العمل.

كما يمكن جعل بعض الإعانات مشروطة بتحقيق بعض التحسن في سلوك الفرد وحياته مثل ترك بعض العادات السيئة كالتدخين والإسراف أو إدخال أولاده إلى المدرسة أو التدريب على مهنة ونحو ذلك.

كما يمكن جعل إعانة البطالة مؤقتة أو تنخفض بالتدرج عند وجود عمل ولا تقطع فجأة

لشلا تثبط عن البحث عن عمل أو جعلها تتناقص مع الزمن ولو لم يجد عملاً (5). إن برامج مساعدة العاطلين على إنشاء أعمالاً حرة خاصة بهم عندما تبدو عليهم الجدية أفضل بكثير من إعانات البطالة لأن الإعانات استهلاكية وإنشاء الأعمال الحرة الصغيرة يعد استثماراً ، ومثل هذه البرامج عالجت ا يصل إلى 5% من البطالة كما تشير دراسة أجريت في تسع دول أوروبية .

لكن لا بد أن تكون البرامج مدروسة بعناية والمستحقين قد تم اختيارهم بدقة كي تؤدي ثمارها ففي بريطانيا على سبيل المثال يلتحق المرشحون لمثل هذه البرامج في دورات تدريبية واختبارات للمهارات والمعرفة وعادة ما ينسحب نصف المرشحين قبل نهاية هذه الدورات . كما يمكن أن تدفع المبالغ اللازمة لإنشاء الأعمال الحرة على شكل أقساط أو قد تأتي على شكل ضمان يمكن بموجبه الحصول على قروض لبدأ العمل الحر كما في هولندا ونحو ذلك مما يختلف حسب الحالة والظروف.

كما قد يكون من المجدي أيضاً كبدل للإعانة المباشرة للبطالة القيام بإعانة مجالات التوظيف لتفتح فرص العمل للعاطلين وإعانة لأرباب الأعمال من أجل استمرار الموظفون الحاليين في العمل بدلاً من طردهم. وذلك لأنه كلما زادت مدة البطالة كلما زادت الصعوبة في عودة الشخص إلى العمل -أي عمل -مرة أخرى لأنه يستمر ويتأقلم مع الكسل وما يتعلق به. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التدريب كإعانة أو دعم الأجور بتحمل فرق الأجر والباقي على رب العمل لتكون المحصلة تكاليف ربما كبيرة في الأجل القصير لتحقيق خفض في البطالة في الأجل الطويل وإزاحة شبح التـ.

مكافحة البطالة:

- (١) أولاً ليس هناك خوارق للعادات في ما يتعلق بحل مشكلات البطالة فلا بد من جهود وتخطيط وصبر والتوفيق بيد الله تعالى ، ثم لا بد من تدخل الدول لإيجاد الفرص ورفع الظلم عن العمال الفقراء والتأكد من توفر الحد الأدنى لمستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع. ولكن ينبغي أن لا يترك القطاع العام وحده ليحل مشكلة البطالة أو غيرها.
- (٢) قد تكون البطالة متعلقة بتوفر أشياء أخرى غير ووفرة الوظائف مثل المساكن قرب

الأعمال أو وسائل النقل أو التدريب أو الخدمات الطبية أو التعليم ونحوها من مشروعات البنية الأساسية ، فلا بد من العمل على توفيرها.

٣) يحتاج الأمر إلى معرفة أكثر للفقير والبطالة لأن المعلومات قوة للعاطل والفقير والمحسن والعامل في مجال البر وكذلك للقطاع العام حيث يبني عليها التخطيط والسياسات ... الخ. فمن فوائدها تحليل ودراسة المعلومات للوصول إلى الأسباب الحقيقية للبطالة من أجل علاجها وبناء على الأسباب توضع الخطط والأهداف والأولويات ثم تقييم النتائج لتحديد الاتجاه الصحيح للعمل .ويمكن أن يشارك العاطل نفسه أو الفقير في الرصد وتحديد الأهداف وطرق العلاج والتقييم لأنه أقرب وألصق بالمشكلة .بل وإذا كان هناك مبادرة شخصية حقيقية للعمل والهرب من الفقر والبطالة فلتدعم الشخص العاقل أعرف وأحرص على ما يصلحه بشرط توفر الجدية فيه والمنطق في مبادته.

٤) ولقد علت بعض الحكومات ومنذ القدم على تفادي البطالة بالعمل على الحصول على التوظيف الكامل لعمالها عن طريق إصدار القوانين كما ظهر ذلك في وثائق الأمم المتحدة مثل الصيغة الأخيرة لقرار بریتون وودز التي أنشأ بموجبها " صندوق النقد الدولي " وإن اختلفت درجات التزام كل دولة بهذه القوانين .

فإنهم كانوا يعالجون نقص النمو الاقتصادي ونقص الطلب على السلع والخدمات بزيادة التوظيف من أجل توليد المزيد من الدخل والتي هي بالطبع عوامل نمو . وفي ظل تلك الظروف الاقتصادية والأفكار ظهرت النظرية العاملة لينكز واشتهرت كما أنهم كانوا أيضا يعملون على خفض الأسعار عندما ترتفع عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة الإنتاج معناها زيادة التوظيف .ولهذا نجد في دساتير كثير من الدول أنها تكفل للفرد حرية العمل وحق العمل وذلك لأهمية العمل لحياة الناس.

ومن تلك القوانين التي نجحت في مكافحة البطالة في بعض المناطق ، قانون يجعل هناك حداً أقصى لساعات العمل (45 ساعة في الأسبوع مثلاً) لا يزيد عليها إلا بأجر مرتفع محدد ، مما يجعل أرباب العمل يزيدون في التوظيف لأنه أرخص مقارنة بدفع أجرة عالية لما يزيد عن الحد الأقصى لعاملهم القديم . وكذلك قوانين تحسين مناخ الاستثمار وغيرها .

وبمناسبة الكلام عن قوانين العمل فهناك ميثاق منظمة العمل العربي الذي ينص على ضرورة وضع حد أدنى للأجور يكون كافياً لتوفير الضروريات للعامل وأسرته وهي الملابس والسكن والمطعم بمستوى إنساني لائق. لكن يجب الانتباه إلى أن مثل القانون قد يرفع التكاليف فينخفض الإنتاج والنمو فلا بد من دراسته بدقة وعناية قبل الإقدام عليه. ولهذا نجد أن الدول الصناعية تحاول الاشتراط على الدول الضعيفة النامية الالتزام بقوانين العمل وما تسميه حقوق العمال من حد أدنى للأجور إلى إعانات البطالة وغيرها من المزايا المتاحة لعمال الدول الصناعية وذلك كسياسة حمائية تمارسها الدول الصناعية ضد الدول المستضعفة النامية خوف منافسة منتجاتها وهو ما ستحققه لها العولة بكفاءة.

٥) لا بد من العمل على كسر حلقة الفقر المغلقة لارتباطها الوثيق بالبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية ولا بد من وجود القناة بأن الفقر قد يطول لكنه يمكن أن ينتهي هذه حقيقة ينبغي أن تنتشر وتعلم ويسعى لها بالاستعانة بالله تعالى.

ولقد وجد أن العمل وحده هو سبب إخراج الفقراء من فقرهم في البرازيل كما أن توفير الوظائف أحد أهم وسائلهم للخروج من الفقر في الصين إن لم يكن الأهم علماً أن القطاع الخاص يقع عليه هناك العبء الأكبر لتوفير الوظائف .

ورغم أن الفقر يمكن اعتباره نتيجة لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة تتفاعل فيما بينها ويدعم بعضها بعضاً إلا أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة والتي تتضمن النمو الاقتصادي هي أهم طرق تخفيض أعداد الفقراء والعاطلين. حيث يمكن تقليل الفقر بزيادة الموارد المتاحة للفقراء وبالنمو الاقتصادي المدعوم بمجموعة من السياسات الاقتصادية التي تشجع على الاستقرار الاقتصادي بخفض التضخم وزيادة الأسعار وخفض عجز الميزانية والديون الربوية العامة والاستثمار في صحة وتعليم الفقراء بتحسين توزيع الدخل كما تؤكد ذلك تقارير المنظمات الدولية والدراسات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن دراسة أجريت على 80 دولة خلال 40 سنة تشير إلى أن زيادة النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يساوي 2.9% يؤدي إلى تضاعف دخول الفقراء في المجتمع حتى ولو لم يتحسن توزيع الدخل وبقي كما هو عليه في ذلك المجتمع.

المزيد من أمثلة برامج تعامل الدول مع البطالة والفقير :

- (١) الكويت - كمثل لدول الخليج - تدرس تبني برامج حوافز للقطاع الخاص لتشجيع التوظيف.
- (٢) مصر تتبنى تشجيع المشروعات الصغيرة بهدف خفض البطالة وذلك عن طريق " الصندوق الاجتماعي المصري " الذي وفر آلاف فرص العمل للمواطنين المصريين.
- (٣) الأردن قدمت قبل حوالي أربع سنوات برنامجاً يسمى " حزمة الأمان الاجتماعي الأردنية " لمواجهة الآثار السلبية للتحويلات الاقتصادية العالمية والمحلية المتمثلة في:
 - العولة
 - مشروع الشرق -أوسطية.
 - مشروع الشراكة الأوربية المتوسطة
 - بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية المحلية مثل آثار الخصخصة .

مكونات الحزمة الأساسية:

- أ.زيادة المعونات عن طريق تأسيس صندوق معونات وقروض للمعاقين والأحداث وتأمين أعمالاً للعاطلين وزيادة الإنتاج بحيث لا يصرف أي مساعدة للأسر التي عندها قادر على العمل بل يبحث عن عمل ويتحمل الصندوق إلى نصف أجرته أثناء التدريب على رأس العمل.
- ب.توفير البنى الأساسية من صحة وتعليم وعمل وسكن ونظافة أي تحسين مستوى معيشة بعض المجتمعات السكانية العشوائية.
- ج. تبني المشاريع الإنتاجية الصغيرة في جيوب الفقر والبادية لتشغيل كبار السن والنساء بمساعدة المنظمات الأهلية الخيرية التطوعية والتي تبلغ حوالي 2200 منظمة في الأردن. وأهمية هذه الحزمة تأتي لارتفاع الأسعار وانخفاض المعونات الحكومية في الأردن على الأقل في ذلك الوقت.

- في روسيا هناك سلة من وسائل الحماية الاجتماعية مكونة من:

- معاشات التقاعد

- إعانة البطالة

- علاوات الأطفال

- إعانة المعاقين

- دعم توفير الغذاء

- أنظمة تحديد أسعار السلع والخدمات (6)

وهذه تتكامل مع بعضها لتوفير حماية اجتماعية ضد الفقر وانخفاض الدخل .

كانت الجمهوريات السوفيتية السابقة تعين المؤسسات المالية وتعفيها من الالتزامات من أجل خفض البطالة. وقد كانت معدلات البطالة فيها كبيرة نتيجة التحول إلى نظام السوق الرأسمالي لكن نجد القواعد الصارمة المتعلقة باستحقاق إعانة البطالة في مثل جمهورية التشيك أدت إلى ارتفاع نسب التوظيف بشكل ملحوظ .

برنامج المساعدات الاجتماعية في ألمانيا:

من حق المقيمين في ألمانيا حتى غير المواطنين الألمان أن يحصلوا على الحد الضروري لمستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وهو حوالي 12.000 مارك سنوياً للشخص الأعزب وفي ظل هذا البرنامج فإنه يوفر هذا المقدار للذين ليس لديهم أي مصدر للدخل ومن يحصل على دخل أقل من هذا المبلغ فإن برنامج المساعدات الاجتماعي يوفر له الفرق بين الحد الضروري وبين معاشات التقاعد مثلاً أو الفرق بين الحد الضروري والدخل المنخفض . (5) أقول أليس هذا هو النظام الإسلامي والأمة المسلمة أولى به ؟

المراجع والهوامش

- 1- WRSWEIK (ورسك) UNEM [LOYMENT, A PROBLEM OF POLICY (البطالة مشكلة سياسية اقتصادية)، 1996م ، ترجمة جامعة كارينوس - بنغازي ليبيا.
- 2- GUT, PFFERMANN - تخفيض إعداد الفقراء في الدول النامية ، مجلة التمويل والتنمية يونيه 2001 ، صندوق النقد الدولي. 42-45
- 3- R. SAHAY & P., MAURO -. CASIN سياسات الاقتصاد الكلي وخفض الفقر مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ، 2001م صندوق النقد الدولي. 46-49
- 4- E., SAWANSON & R., LEETE & B., HAMMOND & G., GUPTA التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2000م .صندوق النقد الدولي. 14-17
- 5- CHRISTIAN. THIMANN ، برنامج المساعدات الاجتماعية في ألمانيا: هل من سبيل للإصلاح مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 1996م صندوق النقد الدولي. 40-43
- 6- E., CORICELLE & S., COMMANDER & O., BLANCHARD البطالة في أوروبا الشرقية مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1994م. صندوق النقد الدولي 6-9
- 7- JEFFREY, FRANK is البطالة في أسبانيا: الأسباب والعلاج. مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995م .صندوق النقد الدولي 12- 14.
- 8- A., ADAMS & S., WILSON هل تنجح برامج مساعدة الأعمال الحرة ؟ مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1995م صندوق النقد الدولي ، 16-19
- 9- هل تحديد حد أدنى للأجور يخفف من حدة البطالة في دول مجلس التعاون ؟ مجلة الأموال أكتوبر -ديسمبر 1999م شركة الاتصالات الدولية -بريطانيا 10 -- 14.
- 10- حوار مع محمد خير ماميس وزير التنمية الاجتماعية الأردني ، مجلة الأموال أكتوبر -ديسمبر 1998م شركة الاتصالات الدولية -بريطانيا. 76/78 -
- 11- حقائق كشفها لقاء منظمة العمل العربية ، مجلة الأموال ابريل -يونيو 2000م شركة الاتصالات الدولية -بريطانيا. 16-18 -

لقاء مع وزير العمل السعودي، مجلة الأموال، أبريل - يونيو 200م شركة الاتصالات الدولية - بريطانيا 19-20 -
12-دراسة لمصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة التخطيط ، جريدة عكاظ العدد -13130
في 9/5/1423هـ.